مستوطنات الضفة الغربية دولة ضمن الدولة

نشرت صحيفة «ألف يود»، المكوّن اسمها من الحرفين الأولين من «ايرتس يسرائيل» (أرض ـ اسرائيل)، مقالة دعت فيها إلى اشهار السلاح والتمرد ضد الجيش الاسرائيلي، اذا ما قررت حكومة اسرائيل التنازل عن اراض في الضفة الغربية لسلطة اجنبية. كما قرر مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة اعتبار كل رئيس حكومة يتنازل عن اراض خائناً. ويقضي القرار بعدم الامتثال لأي قرار حكومي بتسليم السيادة في القدس والضفة الغربية وغزة والجولان الى سلطة اجنبية.

وقد جاء نشر المقالة رداً على مواقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، فيما يتعلق بمستقبل اسرائيل، بعدما تردد ان هناك مشروعاً لسلطة مشتركة اسرائيلية ـ أردنية في الضفة الغربية تم الاتفاق بشأنه فيما بين بيرس والملك الأردني حسين.

وقد اثار كل من المقالة وقرارات مجلس المستوطنات ضجة كبيرة في اوساط الاسرائيليين عامة، باستثناء حزب هتحياه، حيث رأى البعض ان المقالة والقرارات تعتبر مقدمة لنشوب حرب اهلية قد تحدث في المستقبل فيما بين اليهود، في حين اعتبرها حزب هتحياه تحذيراً مما قد يحدث في المستقبل اذا تقرر التنازل عن مناطق في الضفة الغربية أو في اي مكان آخر.

رابين يأمر باغلاق الصحيفة

لقد جاء في المقالة التي نشرتها ألف يود الصادرة في مستوطنة اريئيل في الضفة بتاريخ ١/١١/١٩٨٥، والتي استعار كاتبها اسم م. بن يسرائيل، ان اسرائيل قد تشهد أموراً مرعبة في حال اقدمت الحكومة على اعادة أراض من الضفة إلى دولة اجنبية. وتطرق إلى هذه الأمور فقال انها قد تتمثل في اعمال سرية واسعة وتمرد ضد الجيش الاسرائيلي وحركات سرية في أجهزة المخابرات وانتفاضة مسلحة؛ ثم دعا كل شخص إلى ان يهيئ نفسه لرفع يده واشهار سلاحه ضد اشقائه (**عل همشمار**، ٥/١١/١٩٨٥).

اثارت المقالة ضجة كبيرة في جهاز المخابرات وفي الكنيست وخارجه، مما حدا بوزير الدفاع، اسحق رابين، إلى الاسراع في اصدار اوامره إلى المستشار القضائي لوزارة الدفاع، موشي بوخنوفسكي، بأن يدرس مع المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، ما يمكن اتخاذه من خطوات قانونية ضد الجهات المسؤولة عن عملية نشرها (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٨٥).

وقال رابين بهذا الخصوص، للمقربين منه، انه ينظر بخطورة الى الدعوة للتمرد ضد الجيش الاسرائيلي واستخدام السلاح للحيلولة دون تنفيذ قرارات الحكومة والكنيست. (**يديعوت احرونوت**، ٦/١١/١٩٨٥).

واقترح المستشار القضائي للحكومة على وزير الدفاع، بعد انتهائه من دراسة الموضوع، عبر رسالة بعث بها الى المستشار القضائي لوزارة الدفاع، اغلاق الصحيفة لأن المقالة،